

الفصل الأول: مدخل للتمويل الإسلامي

1- نشأة التمويل الإسلامي:

ظهر التمويل التقليدي وانتشر في العالم منذ عدة قرون مضت، إلا أن التمويل الإسلامي لم يظهر بشكل مؤسسي إلا في بداية السبعينيات من القرن العشرين، غير أن المعاملات المالية وجدت منذ ظهور الإسلام والتي كانت تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية، وتعود أسباب تأخر ظهور التمويل الإسلامي بشكل مؤسسي مقارنة بالتمويل التقليدي إلى:

- حالة الضعف والوهن التي أصابت العالم الإسلامي؛
 - الحركات الاستعمارية في العالم الإسلامي وما قامت به من محاولات طمس معالم الهوية الإسلامية، وهو ما أدى إلى إنشائها لمنظومة مالية تقليدية، فما كان من بعض المسلمين إلا الانخراط فيها في ظل عدم وجود بديل، أو الإعراض نهائياً عن التعاملات المالية الرسمية وهو ما ساهم في زيادة حدة الفقر والتخلف في البلاد الإسلامية في تلك الفترة؛
 - غياب الإرادة السياسية في بلورة التمويل الإسلامي في بعض الدول الإسلامية بعد استقلال أغلبها.
- وقد شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي تجسيدا لبعض الجوانب من التمويل الإسلامي على أرض الواقع، حيث تم:
- إنشاء أولى المؤسسات المصرفية الإسلامية؛
 - إنشاء بعض المؤسسات الوقفية الحديثة؛
 - تطور الاجتهاد الفقهي وظهور العديد من الدراسات والبحوث والفتاوى سواء بشكل مبادرات فردية، أو على شكل جماعي كما هو الشأن مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- وقد حرص المنظرون الأوائل على وضع نموذج لمعاملات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتلاءم مع روح العصر من حيث طرق التسيير والعمل والتقدم التقني فكان نتاج ذلك ظهور ما يسمى بالمصارف الإسلامية، وقد حاول المنظرون الأوائل تمييز المصارف الإسلامية التي تم تكوينها عن المصارف التقليدية نتيجة التشابه الكبير بين النموذجين في الهياكل التنظيمية، وهو ما شكل لهم إخراجاً وتحدياً صعباً، ولهذا تم إطلاق مصطلح التمويل الإسلامي في بداية ظهور المصارف الإسلامية على النظام الأساسي لعملياتها تمييزاً لها عن نظام الإقراض المطبق في المصارف التقليدية القائم على معدل الفائدة.

مصطلح التمويل الإسلامي في بداية ظهوره كان يطلق على مختلف الآليات التي استعملتها المصارف الإسلامية كوسيط مالي لتقديم الفوائد للوحدات ذات العجز المالي.

2- أسباب نشأة التمويل الإسلامي: نشأ التمويل الإسلامي نتيجة الأسباب التالية:

- النفور من التمويل التقليدي القائم على القرض الربوي من طرف المسلمين؛
- نمو الوعي الفكري في العالم الإسلامي، وتزايد القناعة بأن الإسلام دين شامل وصالح لجميع المجالات وفي كل الأزمنة؛
- ظهور أصوات تنادي بإلغاء الربا من النظام التمويلي في البلدان الإسلامية؛
- المناداة بإمكانية استغلال الشكل المؤسسي لمؤسسات لتمويل التقليدي وتطبيقها على المعاملات المالية الإسلامية.

3- تعريف التمويل الإسلامي: رغم حداثة التمويل الإسلامي إلا أن مفهومه قد اختلف فيه بشكل كبير:

- في اللغة العربية التمويل مشتق من كلمة مول، أي قدم المال، حيث أن الممول هو مقدم المال والمتمول هو من أخذ المال، وعليه ففي اللغة العربية التمويل الإسلامي هو تقديم المال بالطريقة التي يرضاها الدين الإسلامي. كما أن التمويل مأخوذ من المال والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب أو الفضة، ويشمل الأشياء التي يجوز الانتفاع بها ولها قيمة لدى الناس، سواء كانت نقدية أو عينية ما لم تكن مخالفة للشرع الإسلامي.
- عرف جمهور الفقهاء المال على أنه كل ما يملك سواء كان من المنافع أو الأعيان، وأن يكون مباحا. وعرف المال في الأدبيات المعاصرة على أنه كل ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعا الانتفاع به، في حالة السعة والاختيار.
- أما اصطلاحا فقد اختلف في تعريف التمويل الإسلامي من جهة لأخرى، ومن بين التعاريف التي تم إيرادها نذكر:

☞ غالبا ما يتم تعريف التمويل الإسلامي بأهم خاصية فيه وهي تحريم الإقراض بفائدة، وبدل ذلك يعتمد التمويل الإسلامي على تقاسم المخاطر وليس على نقلها وذلك لتجنب الخسارة الجماعية.

☞ التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات والأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة.

☞ التمويل الإسلامي هو توفير المال نقديا كان أم سلعيا أم منافع لطالبه سواء كان شخصا أم مؤسسة أم دولة، من القادر على توفيره مالكا له أو وسيط بشروط تكفل للمانح استعادة ما قدمه من مال أو عوضه مع

تحقيق ربحية له، كل ذلك في إطار التزام جميع الأطراف بأحكام الشريعة الإسلامية وقيمها بما يحقق أهداف الاقتصاد الإسلامي.

مهما تعددت التعاريف والزوايا التي ينظر من خلالها للتمويل الإسلامي فهو يشير إلى مختلف الآليات والطرق والمؤسسات والأسواق التي يتم من خلالها نقل الفائض من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية التي تكون ملزمة لجميع الأطراف المتعاملة.

4- مبادئ التمويل الإسلامي: يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ:

- حرمة التعامل بأي شكل من أشكال الربا (أو الفائدة) سواء كان أخذاً وعطاءً؛
- يُمنع الاستثمار في الأنشطة التجارية المحرمة كالتيجارة في الكحوليات ولحم الخنزير.... إلخ؛
- يُمنع المتاجرة في أي نشاط من الأنشطة التي فيها الغرر والجهالة، حيث أنها تُعتبر شكلاً من أشكال القمار؛
- أساس عملها يقوم على المشاركة في الربح والخسارة وتقاسم المخاطر؛
- تنمية المال وتوجيهه إلى الاستثمار الحقيقي؛
- مراعاة الضوابط الأخلاقية كالصدق والأمانة... إلخ؛
- الالتزام بالواجبات المالية وأهمها الزكاة.

5- أهداف التمويل الإسلامي: يهدف التمويل الإسلامي إلى:

- المساهمة في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- المساهمة في دعم النمو الاقتصادي بتمويل المشروعات القائمة والجديدة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة عن طريق تمويل الأفراد وصغار المنتجين؛
- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجالات استثماراتهم خاصة الباحثين عن بدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بين مختلف مجالات الحياة ومختلف شرائح المجتمع ومختلف المناطق؛
- التخفيف من التبعية للموارد الأجنبية بالاعتماد على الموارد المحلية.

6- أنواع التمويل الإسلامي: مثلما هو الشأن في التمويل التقليدي فإن التمويل الإسلامي يقسم هو الآخر إلى عدة أنواع حسب معايير معينة، نذكر منها:

- أ- **حسب الأجل:** يقسم التمويل الإسلامي حسب الأجل إلى:
 - سوق النقد: وهو سوق رؤوس الأموال القصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
 - سوق رأس المال: وهو سوق رؤوس الأموال المتوسطة والطويلة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ب- **حسب تاريخ الإصدار:** يقسم التمويل الإسلامي حسب تاريخ الإصدار إلى:
 - السوق الأولي: وهو سوق إصدار الأوراق المالية الإسلامية لأول مرة؛
 - السوق الثانوي: وهو سوق تداول الأوراق المالية الإسلامية التي تم إصدارها من قبل، ويعاني التمويل الإسلامي من نقص الأسواق الثانوية وهو ما يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي.
- ت- **حسب طريقة التمويل:** يقسم التمويل الإسلامي حسب طريقة التمويل إلى:
 - التمويل المباشر: الذي يعتمد على الأسواق المالية؛
 - التمويل غير المباشر: الذي يعتمد على مؤسسات الوساطة المالية التي تعمل وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

7- مؤسسات التمويل الإسلامي: مثلما هو الشأن بالنسبة للتمويل التقليدي فإن التمويل الإسلامي يتكون من عدة مؤسسات، والتي تقدم منتجاتها المالية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، وهذه المؤسسات اليوم متعددة ومختلفة الأنواع، وقد تم تقسيمها من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهو أحد المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامي إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

- **الصيرفة الإسلامية:** والتي تتكون من المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية للبنوك التقليدية؛

- **قطاع التكافل:** ويشمل مؤسسات التكافل التي تقوم على التعاون المشترك بين مجموعة من الأفراد لتغطية خسائر معينة حال التعرض لها، ضمن ضوابط شرعية معينة؛

- **الأسواق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:** وهي التعامل بالأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والصكوك.

- **باقي المؤسسات المالية غير المصرفية:** والتي تؤدي دورا اقتصاديا وماليا لصالح المجتمع كمؤسسات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومؤسسات إدارة الأوقاف ومؤسسات الزكاة والمؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

